الأمم المتحدة

A/78/528

# الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2023
Arabic
Original: English

**الدورة الثامنة والسبعون**

البنود 13 و 15 إلى 24 من جدول الأعمال

**التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما**

**تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة**

**المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي**

**متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية**

**التنمية المستدامة**

**العولمة والترابط**

**مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة**

**القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى**

**الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية**

**التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية**

**التنمية الاجتماعية**

## رسالة مؤرخة 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بصفتي رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً، بأن أحيل إليكم طيه الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي لأقل البلدان نمواً، الذي عُقد في نيويورك، في 21 أيلول/سبتمبر 2023 (انظر المرفق).

251023 231023 23-19937 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 13 ومن 15 إلى 24 من جدول الأعمال.

*(توقيع)* لوك باهادور **ثابا**
السفير والممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة
رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً

## مرفق الرسالة المؤرخة 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة

## الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً

**نيويورك، 21 أيلول/سبتمبر 2023**

1 - نحن، وزراءَ ورؤساء وفود أقل البلدان نموا، وقد اجتمعنا في نيويورك، في 21 أيلول/سبتمبر 2023، بشأن موضوع "ترجمة التزامات الدوحة الطموحة إلى إجراءات ملموسة لتسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2023"، بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي حول الكيفية التي يمكن بها لأقل البلدان نموا أن تتغلبَ على آثار الأزمات المستمرة وتبنيَ القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، من خلال التعجيل بتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031.

2 - نعيد تأكيد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للفترة من 2020 إلى 2031. ونرحب بإعلان الدوحة السياسي، الذي اعتُمد خلال الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا المعقود في الدوحة، قطر، في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023، والذي قطع فيه رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول على أنفسهم التزاما قويا بتنفيذ برنامج عمل الدوحة طوال العقد القادم.

3 - ونعرب عن تقديرنا لدولة قطر لالتزامها المستمر بدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة. كما نعرب عن اعترافنا وتقديرنا للدعم الذي قدمه مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في الأعمال التحضيرية الموضوعية والتنظيمية للمؤتمر.

4 - ونسلّم بأن الآثار المتعددة والواسعة النطاق المترتبة على جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغيّر المناخ قد تسبّبت في تردي حالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتجارة العالمية وأضرت باستقرار الأسواق، مما يهدد بشدة وفي الصميم إمكانيةَ تحقيقِ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وتنفيذِ برنامج عمل الدوحة. [قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أقل البلدان نموا 2023]. ولذلك، فإننا ندعو إلى إحداث تحول شامل في هيكل الشراكة العالمية، مع زيادة تقديم الدعم على جميع الجبهات، كماً وكيفاً، وتكييفه خصيصا ليناسب الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

5 - ونحيط علما بتقريري الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا[1] وعن كفالة التنفيذ الفعال لمهام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية[2].

6 - ونعرب عن بالغ قلقنا لأن تحقيق المبدأ الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو الوعد المشترك الذي قطعه كل بلد بالعمل معا من أجل تأمين الحقوق والرفاهية للجميع في كوكب ينعم بالصحة والازدهار، قد أصبح في خطر بعد بلوغ منتصف الطريق إلى عام 2030. فقد بدأت أهداف التنمية المستدامة تتلاشى من نطاق رؤيتنا، ومعها آمال وحقوق الأجيال الحالية والمقبلة. وهناك حاجة إلى تحول

(1) A/78/112-E/2023/94.

(2) A/77/984.

جوهري، من حيث الالتزام والتضامن والتمويل والعمل، من أجل وضع العالم على مسار أفضل. ويلزم اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة للتعامل مع هذه التحديات، والتغلب عليها، وإعادة بلداننا إلى المسار الصحيح لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. [استنادا إلى تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023]. وفي هذا الصدد، نرحب بما قام به رئيس الجمعية العامة من الدعوة إلى انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة يومي 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، ويمثل ذلك سعيا إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع توفير توجيه سياسي رفيع المستوى بشأن الإجراءات التحويلية والمعجلة التي ينبغي القيام بها في الفترة المفضية إلى عام 2030، ويهدف إلى إعادة إحياء الشعور بالأمل والتفاؤل والحماس لخطة عام 2030.

7 - ونشير إلى ما قطعه رؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول على أنفسهم من التزام قوي بالمضي قدما في تحقيق النواتج المستهدفة الملموسة الواردة في برنامج عمل الدوحة والمتعلقة باستكشاف جدوى إنشاء نظامٍ للتخزين أو اعتماد وسائل بديلة، مثل التحويلات النقدية، مع مراعاة الآثار والمخاطر الاقتصادية المحتملة؛ وجامعةٍ افتراضية أو منصات مكافئة أخرى؛ ومركزٍ دولي لدعم الاستثمار؛ ومرفقٍ لدعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا؛ والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار، وبناء القدرة على الصمود لأقل البلدان نموا. [قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أقل البلدان نموا لعام 2023] ونطلب إلى مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يقدم مزيدا من التفاصيل عن هذه النواتج المستهدفة وندعو الجهات الشريكة في التنمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى أن تقدم دعما كاملا لتفعيل هذه النواتج المستهدفة فعليا وفي الوقت المناسب.

8 - ونعلن مجددا التزامنا بوضع استراتيجية تنفيذ وطنية طموحة فيما يتعلق ببرنامج عمل الدوحة، وإدماج أحكام برنامج العمل في سياساتنا الوطنية واستراتيجياتنا الإنمائية وفي إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وإجراء استعراضات منتظمة تقودها البلدان وتتحكم في مسارها، بمشاركة كاملة من جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. [برنامج عمل الدوحة، الفقرة 290] [الإعلان الوزاري لعام 2022، الفقرة 4].

9 - وإذ نشدد على الحاجة الملحة إلى السعي بقوة إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة في الوقت المناسب، وبفعالية، بطريقة منسقة ومتماسكة تشمل جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، ندعو الجهات الشريكة في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المتعددة الأطراف، وسائر الجهات الفاعلة المعنية، إلى أن تنفذ برنامج عمل الدوحة، بإدماجه في الأطُر السياساتية الإنمائية والبرامج والأنشطة الخاصة بكل منها، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة دعم أقل البلدان نموا على نحو معزَّز محدَّد الأهداف يمكن التنبؤ به، كما هو مبيَّن في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتها، وأن تنظر في اتخاذ تدابير طموحة مناسبة للتغلب على التحديات، وعلى أوجه النقص أو القصور. وكذلك، ندعوها إلى المشاركة الكاملة في الاستعراضات التي تُجرى لبرنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. [الإعلان الوزاري لعام 2022، الفقرتان 3 و 5 بعد دمجهما].

10 - وندعو لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالاتها المعنية إلى أن تجري كل سنتين استعراضات لتنفيذ برنامج عمل الدوحة بالتعاون الوثيق مع الكيانات ذات الصلة، وذلك اعتبارا من عام 2024. ونحثّ على أن تُنشَأ روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض الخاصة بجميع مؤتمرات وعمليات وأطر الأمم المتحدة

ذات الصلة، بما في ذلك خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث. ونحيط علما، في هذا الصدد، باستنتاج مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن تجديد الاتحاد الأوروبي لشراكاته مع أقل البلدان نموا، وندعو الجهات الأخرى الشريكة في التنمية إلى وضع خرائط طريق طموحة لتعزيز الشراكة مع أقل البلدان نموا. [الفقرة 6 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

11 - وندعو مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية، فضلا عن الممثلين القُطريين لمجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، إلى كفالة تعميم مراعاة برنامج عمل الدوحة في الإطار الإنمائي القُطري، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعزيز دعم فريق الأمم المتحدة القُطري لتنفيذه ومتابعته ورصده. [الفقرة 7 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

12 - ونرحب بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا، بقيادة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ونطلب إليه تقديم دعم منسق لتنفيذ برنامج عمل الدوحة. وندعو مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، إلى دعم تنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الدوحة على نطاق المنظومة. ونطلب إلى مكتب الممثلة السامية أن يواصل تعزيز دوره في تنسيق وحشد منظومة الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الفعلي لبرنامج عمل الدوحة في الوقت المناسب. [الفقرة 9 من الإعلان الوزاري لعام 2022 بإيجاز].

13 - ونرحب بالدعوة إلى العمل من أجل تسريع وتيرة تحويل المنظومات الغذائية، التي أطلقها الأمين العام، في 26 تموز/يوليه 2023، خلال الاجتماع التقييمي لمنجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين عليه، ونعرب عن تقديرنا العميق ودعمنا لما دعا إليه الاجتماع من التفعيل الكامل لآلية تخزين الأغذية التي اقترحها مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. ونحيط علما بتوصيات الأمين العام، بما فيها تلك التي تتعلق بإنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية، وتسهيل ضمان الائتمان، واستحداث نظام خاص للاحتياطيات الغذائية، ونتطلع في هذا الصدد إلى الدراسة التي سيجريها الأمين العام بغية مواصلة تقييم التوصيات المقترحة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، وتحديد طرائقها واختصاصاتها وهياكل إدارتها ودعمها[3].

14 - وندعو، أيضا، إلى التنفيذ السريع لتعهد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وندعو أعضاءها إلى تسريع اتخاذ الإجراءات في جميع الميادين حتى تتحقق، بحلول عام 2025، الغاية المرحلية المتمثلة في زيادة الاستثمارات في إمكانية الحصول على الطاقة إلى 40 بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة، يُوجَّه ما نسبته 50 في المائة منها إلى أقل البلدان نموا. [الفقرة 15 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

15 - وندعو البلدان الأطراف المتقدمة النمو إلى أن تفي فورا وبصورة كاملة بهدف تعبئة 100 بليون دولار على وجه السرعة، وحتى عام 2025، ونشدد على أهمية أن تتحرى الشفافية في الوفاء بتعهداتها، بما يكفل تحقيق توازن بنسبة 50:50 بين تمويل إجراءات التخفيف من آثار المخاطر وإجراءات التكيف، بحيث يُخصَّص ما نسبته 50 في المائة من تمويل التخفيف من آثار المخاطر لأقل البلدان نموا وغيرها من أضعف البلدان. [الفقرة 21 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

(3) A/RES/77/177، الفقرة 26 من المنطوق.

16 - ونرحّب بقرارات مجلس الصندوق الأخضر للمناخ التي نصت على السعي إلى تحقيق توازن بنسبة 50:50 بين التخفيف والتكيف مع مرور الوقت على أساس مكافئ المعونة، وعلى السعي إلى مواصلة تزويد البلدان القليلة المنعة بوجه خاص، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما لا يقل عن نسبة 50 في المائة من الموارد المخصصة للتكيف، ثم السعي (بما يتماشى مع الحد الأدنى لتخصيص الموارد الناتجة عن التعبئة الأولية لموارد الصندوق الأخضر للمناخ)، إلى تخصيص ما نسبته 69 في المائة من تلك الموارد لها. [الفقرة 22 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

17 - ونشدد على الحاجة إلى تعزيز النظامِ الشامل القائم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، والتدابيرِ الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار ولبناء القدرة على الصمود لمصلحة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث كأداة رئيسية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة مختلف أنواع الصدمات والتخفيف من آثارها، ونلتزم بالاستفادة المثلى من المبادرات الحالية. ونرجو من الأمين العام أن يجري، مع أقل البلدان نمواً، دراسة شاملة تشارك فيها جميع الجهات المعنية من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الترتيبات القائمة، والدروس المستفادة والثغرات المحددة وأن يقدمها إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والسبعين، لمواصلة النظر فيها. [برنامج عمل الدوحة، الفقرة 217].

18 - ونتطلّع إلى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، المقرر عقدها في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، وندعو الأطراف إلى إحراز تقدم، والتوصل إلى اتفاق، من بين أمور أخرى، بشأن هدفٍ جديد للتمويل المناخي، من أجل دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا في التصدي لتغيّر المناخ؛ وبرنامجِ عمل لتوسيع نطاق أهداف البلدان في خفض الانبعاثات بما يتناسب مع المستوى اللازم لحصر الاحترار في 1,5 درجة مئوية؛ وتفعيلِ صندوق الخسائر والأضرار؛ و "حصيلة عالمية" لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق باريس. وندعو، أيضا، إلى توسيع نطاق التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي وغيره من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتحفيز حشد مبالغ هامة من التمويل الخاص ومن أدوات التمويل المبتكرة، لسدّ النقص في التمويل، وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع، في أقل البلدان نموا. [الفقرة 23 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

19 - ونرحّب بالتزام الجهات الشريكة في التنمية بكفالة الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه أقل البلدان نموا، وكفالة اتساق المعونة مع الأولويات الوطنية الخاصة بأقل البلدان نموا، وزيادة اتساق المعونة مع النظم والإجراءات الوطنية الخاصة بأقل البلدان نموا. [السنغال: ونرحّب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي يؤكّد فيه، من جديد، التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص ما نسبته 0,7 في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية، في غضون الإطار الزمني لخطة عام 2030، ويتعهد فيه بالوصول إلى تخصيص نسبة 0,20 في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ضمن الإطار الزمني لخطة عام 2030. ونشجّع الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدفٍ يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن نسبة 0,20 في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا. وتشجّعنا الجهات التي تخصص ما لا يقل عن نسبة 50 في المائة من مساعداتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا. [الفقرة 24 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

20 - ونكرر دعوتنا للجهات الدائنة الرسمية إلى أن تتيح لأقل البلدان نموا تمويلا طويل الأجل يمكن تحمّله، من خلال المنح والتمويل الميسّر الشروط، وأن تطرح بأسعار فائدة منخفضة المزيدَ من القروض ذات سعر الفائدة الثابت، مع التأكيد على أن ذلك جزء من مزيج من نُهُج تمويل تشمل أيضا المنح. [الفقرة 26 من الإعلان الوزاري لعام 2022]. ونرحّب بالطموح العالمي إلى توجيه 100 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، طوعا، إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا التي تحتاج إلى دعم السيولة النقدية، ونحثّ على تقديم مزيد من التعهدات لتحقيق ذلك الهدف.

21 - ونسلّم بأن أقل البلدان نموا يمكن أن تجني فائدة كبيرة من الأخذ بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ وشمول الجميع وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرارات الوزارية التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية بشأن أقل البلدان نموا. ونذكّر بالتزام المجتمع الدولي بالمساهمة في تعزيز التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا، من خلال بناء نظم إيكولوجية رقمية، وتقديم الدعم اللازم لبناء القدرات. ونحثّ الجهات الشريكة في التنمية على تقديم دعم إضافي وكبير إلى أقل البلدان نموا في بناء البنية التحتية اللازمة في مجالات الطاقة والكهرباء والبنية التحتية الرقمية وتحقيق إمكانية الوصول إليها؛ وتعزيز حماية البيانات الشخصية؛ وتطوير مهارات القوى العاملة؛ وضمان الوصول الميسور التكلفة والموثوق إلى شبكات النطاق العريض وشبكات الاتصالات باستخدام الأجهزة المحمولة والقدرة على الاتصال الإلكتروني بواسطة تقنية الاتصال اللاسلكي، بما في ذلك في أماكن وجود المستخدمين؛ وتيسير العمليات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة مع إتاحة إجراء عمليات الدفع الرقمية برسوم قليلة أو من دون رسوم؛ وتعزيز القدرة الإنتاجية والتحول الهيكلي، إلى جانب وضع لوائح شفافة وعادلة، لتعزيز التجارة الإلكترونية وإدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي. ونتطلع إلى أن يتوصل المؤتمر الوزاري الثالث عشر، المقرر عقده في أبو ظبي في الفترة من 26 إلى 29 شباط/فبراير 2024، إلى نتيجة ناجحة. [الفقرة 29 من الإعلان الوزاري لعام 2022، وبرنامج عمل الدوحة].

22 - ونرحّب بالالتزام الوارد في برنامج عمل الدوحة باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا. ونكرّر التأكيد على قرار تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وتقديم دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، مع تحسين البيئات المؤاتية، وتوفير تأمين ضد المخاطر، وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها، على سبيل المثال، الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار. وفي هذا الصدد، نرجو من الأمين العام أن يستكشف جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في شكلِ مركز جامع لحشد الدعم من أجل تنفيذ نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، والبلدان التي رُفِع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وأن يقدّم هذه الدراسة مشفوعةً بتوصيات إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها في دورتها الثامنة والسبعين. [الفقرة 31 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

23 - ونلاحظ، بقلق، أن أرصدة الديون والالتزامات المتعلقة بسداد مدفوعات خدمة الديون في أقل البلدان نموا قد ازدادت بدرجة كبيرة. وزادت حصة الإيرادات الحكومية التي تنفَق على خدمة الديون لتصل إلى 17,0 في المائة في عام 2022، بعد أن بلغت 15,6 في المائة في عام 2021. وندعو الجهات الشريكة في التنمية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات الدائنة التجارية والجهات الدائنة من القطاع الخاص، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، إلى أن تتخذ تدابير

عاجلة لمعالجة مشاكل المديونية التي تعاني منها أقل البلدان نموا، من خلال سياسات وتدابير منسقة تهدف إلى تعزيز التمويل الكافي للديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، وكفالة ألاّ ينتقص تخفيف عبء الديون من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية التي يُقصَد بها أن تكون متاحة لأقل البلدان نموا. [الفقرتان 32 و 33 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

24 - ونكرّر الإعراب عن اقتناعنا بأنه لا ينبغي لأي بلد في طور رفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من تعطل التقدم في تنميته، أو عكس مساره. ونرحّب بأن عملية رفع الاسم من القائمة من قِبل الأمم المتحدة تساعد على كفالة ألاّ تنخفض، بصورة مفاجئة، التدابير والإعفاءات في إطار المعاملة الخاصة والتفاضلية لأي بلد من البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة. وندعو الجهات الشريكة في التنمية والتجارة إلى النظر في إعطاء البلد الذي رُفع اسمه من القائمة الأفضليات التجارية التي كانت متاحة له في السابق بسبب وضعه كواحد من أقل البلدان نموا، أو تخفيضها تدريجيا بهدف تجنب التخفيض الفجائي. ونلاحظ أن مجموعة أقل البلدان نموا قدمت مقترحات مختلفة في منظمة التجارة العالمية تتعلق بجملة مسائل منها التحديات المتصلة بالتجارة، وتلك المتصلة بالانتقال السلس للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا، ونسعى إلى مواصلة دراسة هذه المسائل، وندعو في الوقت نفسه إلى النظر بصورة إيجابية في المقترحات المقدمة من أقل البلدان نموا.

25 - وندعو الجهات الشريكة في التنمية إلى أن تظل تقدم، حسب الاقتضاء، الدعم التمويلي والتكنولوجي الخاص المتصل بتغير المناخ إلى البلدان التي رُفعت أسماؤها من القائمة، من أجل دعم اتخاذها إجراءات في اتجاه تحقيق أهداف اتفاق باريس، وذلك لفترة تتسق مع مواطن ضعف تلك البلدان، واحتياجاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وغير ذلك من الظروف والتحديات الناشئة على الصعيد الوطني. وندعو، كذلك، إلى مواصلة تقديم المعونة من أجل التجارة إلى البلدان التي رُفعت أسماؤها حديثا من قائمة أقل البلدان نموا، من أجل تمكينها من المشاركة الكاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19، والنزاعات والأزمات المتطاولة في مختلف أنحاء العالم، وأزمة المناخ التي أثرت سلبا على التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي أحرزته أقل البلدان نموا. [الفقرة 34 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

26 - ونرحّب، أيضا، بقيام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفه رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها أمانة لجنة السياسات الإنمائية، بإنشاء مرفق لدعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا (iGRAD)، بوصفه حلا ملموسا بقيادة البلدان، لتقديم دعم مكرس في مجال تنمية القدرات. وندعو الدول الأعضاء إلى دعم هذه المبادرة. ونرحّب بقيام لجنة السياسات الإنمائية بإنشاء آلية رصد معزَّزة، وندعو البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفع اسمها منها إلى إدماج آلية الرصد المعزّزة في أطرها الحالية المعنية برصد السياسات وتقييمها. [الفقرة 37 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

27 - ونكرر طلبنا إلى الأمين العام أن يقوم بإجراء دراسات جدوى لاستكشاف إمكانية إنشاء جامعة افتراضية، أو منصات مكافئة أخرى، لدعم تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عبر الإنترنت، في مستوى الدراسة الجامعية والدراسات العليا، في أقل البلدان نموا، والبلدان التي رُفعت أسماؤها حديثا، وذلك، في جملة أمور، من أجل توفير الدعم السياساتي لتعزيز التعليم عن بُعد، والتعلم المفتوح في الدراسة الجامعية

والدراسات العليا، في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، لكفالة تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50 على جميع المستويات، مع ضمان اتخاذ تدابير خاصة لوصول أفقر الأشخاص، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة؛ وإنشاء شبكة افتراضية من المؤسسات التعليمية داخل أقل البلدان نموا وخارجها؛ والمساعدة في تصميم المقررات الدراسية ووضع المناهج الدراسية؛ وتوسيع نطاق النظام التعليمي وتحقيق استدامته، مع مراعاة جميع المبادرات القائمة مسبقا والتي وضعتها الجهات الشريكة المعنية، بطريقة شاملة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيعرض فيه مسائل من قبيل تحديد المبادرات القائمة، والطرائق الجديدة الممكنة، والاحتياجات من الموارد، وعملية الاعتماد ومصادر التمويل المستدام، والذي سيقدمه إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والسبعين، كي تنظر فيه. [الفقرة 40 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

28 - ونكرّر تأكيد دعوتنا جميعَ الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى تحقيق زيادة كبيرة في عدد الأماكن والمنح الدراسية المتاحة على الصعيد العالمي للطلاب والمتدربين الوافدين من أقل البلدان نموا، ولا سيما في مجالات العلوم، وتكنولوجيا التعليم، وإدارة الأعمال وعلم الاقتصاد، ونشجع طلاب أقل البلدان نموا على الاغتنام الكامل للمنح الدراسية المتاحة لهم. [الفقرة 41 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

29 - ونعترف بالأهمية البالغة التي يمكن أن تكون للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك النظم الإيكولوجية للابتكار الشاملة للجميع والتمكينية، والتكنولوجيات السليمة بيئيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونكرّر تأكيد أهمية المادة 66-2 من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، التي تنص على أن توفر البلدان المتقدمة الأعضاء حوافز للشركات والمؤسسات في أقاليمها لتشجيع نقل التكنولوجيا بهدف تمكين أقل البلدان نموا من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار. ونرحّب بقرار برنامج عمل الدوحة بأن يقوم كل بلد من أقل البلدان نموا بإنشاء ودعم معهد وطني للعلوم من أجل التشجيع على الابتكارات، وأعمال البحث والتصميم والتطوير المحلية وتعزيزها، بما في ذلك في مجال التكنولوجيات الناشئة. وندعو أيضا الجهات الشريكة في التنمية إلى اتخاذ مبادرات معينة لبناء القدرات التكنولوجية، والبنية التحتية الرقمية، والقدرة على الاتصال الإلكتروني، في أقل البلدان نموا. [الفقرتان 43 و 45 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

30 - ونسلّم بما لعمل مصرف التكنولوجيا من أهمية حاسمة لأقل البلدان نموا في تحسين قاعدة البحث العلمي والابتكار في تلك البلدان، وتعزيز الربط الشبكي بين الباحثين ومؤسسات البحوث، ومساعدة أقل البلدان نموا على الوصول إلى التكنولوجيات البالغة الأهمية واستخدامها، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا. ونحيط علما، مع التقدير، بالمساهمات المقدمة إلى المصرف من البلد المضيف، تركيا، ومن بلدان أخرى، ونناشد جميع الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة والجهات الشريكة الأخرى في التنمية، تقديم مساهمات فنية إلى المصرف ليتمكن من أداء عمله بفعالية. وندعو أيضا الدول الأعضاء إلى إذكاء الوعي بأنشطة مصرف التكنولوجيا في بلدانها، والتعاون مع المصرف لضمان استخدام التكنولوجيا كأداة حاسمة للتنمية. ولذلك، فإننا ندعم مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا، باعتباره جهة اتصال لأقل البلدان نموا وأقل البلدان نموا التي رُفعت أسماؤها حديثا من القائمة، بهدف تعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل بناء قدرات إنتاجية مستدامة، ومن أجل تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي. [الفقرة 44 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

31 - ونعرب، من جديد، عن التزامنا بالتعاون على الصعيد الدولي من أجل ضمان هجرة آمنة ومنظمة ونظامية بشكل ينطوي على كفالة الاحترام التام والمعاملة الإنسانية لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وبدعم بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد بروح من التعاون الدولي، مع مراعاة الظروف الوطنية. وفي هذا الصدد، نقرّ بالمساهمات الإيجابية التي يقدّمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في بلدانهم الأصلية، وفي بلدان العبور والمقصد. ونرحّب بنجاح عقد المنتدى الأول من منتديات استعراض الهجرة الدولية، التي تُعقد كل أربع سنوات، في أيار/مايو 2022، واعتماد إعلانه المرحلي، بتوافق الآراء. وندعو الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، إلى ضمان التنفيذ الكامل والفعلي للإجراءات الموصى بها الواردة في الإعلان المرحلي. [الفقرة 46 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

32 - ونذكّر بأهداف برنامج عمل الدوحة في القيام، بحلول عام 2030، بتخفيض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من نسبة 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ما نسبته 5 في المائة، ودعوة الجهات الشريكة في التنمية، والمؤسسات المالية، وكذلك الكيانات، والجهات صاحبة المصلحة، المشارِكة في معاملات التحويلات، إلى مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق هذه الأهداف. ونرحّب بقرار برنامج عمل الدوحة بدعم برامج الحوافز من أجل كفالة استخدام التحويلات في الاستثمار الطويل الأجل في بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا. [الفقرة 46 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

33 - ونسلم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المشهد الاقتصادي العالمي، ونشدد على ضرورة التسخير الكامل لإمكانات هذا التعاون في التجارة، والاستثمار، والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، بطريقة يمكن التنبؤ بها وبما يتوافق مع وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره مكمّلا حقيقيا للتعاون بين الشمال والجنوب لا بديلا عنه. ونشيد بما توفره بلدان الجنوب لأقل البلدان نموا من زيادة في حجم المساعدة الإنمائية والتدفقات المالية، ونقل التكنولوجيا، والنفاذ إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية أو حصص عليها. وندعو بلدان الجنوب إلى أن تواصل تعزيز ما تقدمه من دعم لأقل البلدان نموا في جميع هذه المجالات، بطريقة يمكن التنبؤ بها، لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا. [الفقرتان 25 و 48 من الإعلان الوزاري لعام 2022]. ونتطلع إلى مؤتمر قمة الجنوب الثالث المقرر عقده في كمبالا، أوغندا، في الفترة من 21 إلى 23 كانون الثاني/يناير 2024.

34 - ونلتزم بتعزيز الحوكمة الرشيدة، والعمليات الديمقراطية وسيادة القانون من خلال ضمان الحوكمة الشفافة والقابلة للمساءلة، والمساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة والمؤسسات القضائية المستقلة، على أساس احترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو تهميش أو في أوضاع هشة، ولا سيما النساء والفتيات. ونلتزم، أيضا، بزيادة المشاركة الديمقراطية، وتعزيز القدرة المؤسسية على جميع المستويات، وتعزيز المجتمع المدني. وسنقوم، أيضا، بتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، والرشوة، وغسل الأموال، والنقل غير المشروع للأموال، وسائر الأنشطة غير المشروعة، عن طريق تعزيز القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد، وغيرها من القوانين والأنظمة، وإنفاذها بفعالية. [الفقرة 49 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

35 - وندعو إلى إصلاح هيكل حوكمة المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، بغية تمكين جميع البلدان النامية من المشاركة فيها. ويجب أن يخضع نظام التصويت وهيكل المساءلة في مؤسسات بريتون وودز لإصلاح جذري ابتغاء ضمان صوتٍ ومشاركة فعليَّين لأقل البلدان نموا في عمليات صنع القرار فيها. ونكرّر تأكيد دعوتنا إلى أن تعترف مؤسسات بريتون وودز بأقل البلدان نموا كفئة بعينها، استنادا إلى مؤشر الأمم المتحدة للضعف الاقتصادي، الذي أعدته لجنة السياسات الإنمائية، من أجل تنسيق واتساق التعاون الإنمائي الدولي. [الفقرة 50 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

36 - ونحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تضع مبادئ توجيهية داخلية بشأن سبل ترجمة الأولوية المعلنة المعطاة لأقل البلدان نموا إلى مخصصات في ميزانياتها أو إلى مشاريع تنفذها لتنمية القدرات. ونحثها أيضا على أن تحدد لأقل البلدان نموا مخصصاتٍ أو أن تضع أهدافا متعلقة بتخصيص حصص لها من ميزانياتها الأساسية. ونهيب بالمنظمات الدولية أيضا، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى أن تعترفَ بفئة أقل البلدان نموا وتنفذَ برامج مصممة خصيصا لها لضمان تقديم دعم عالمي متماسك ومتسق لأشد بلدان العالم ضعفا. ونطلب أيضا من المنظمات الدولية أن تدمج برنامج عمل الدوحة إدماجا كاملا في ولاياتها التنفيذية وأن تنشئ لأقل البلدان نموا وحدةً وجهاتِ تنسيق خاصة بها. [استنادا إلى الفقرة 102 من الاستنتاجات والتوصيات، A/77/984].

37 - ونسلم بأن مسؤوليات مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية قد شهدت على مر السنين زيادة كبيرة في نطاقها ودرجة تعقيدها (الفقرة 104 من الاستنتاجات والتوصيات، A/77/984). ونسلّم أيضا بأن النواتج المستهدفة الرئيسية الخمسة لبرنامج عمل الدوحة، وهي إنشاء جامعة افتراضية، وآلية لتخزين الأغذية، ومركز دولي لدعم الاستثمار، ومرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، وآلية للتخفيف من حدة الأزمات وبناء القدرة على الصمود، ستتطلب قدرا كبيرا من العمل الفني لإجراء عملية مسح مفصلة ودراسات جدوى والاضطلاع بالأنشطة اللاحقة في الفترة التي تسبق تنفيذها النهائي وأنشطة المتابعة اللازمة، تمشيا مع الولايات الحكومية الدولية. [استنادا إلى الفقرة 107 من الاستنتاجات والتوصيات، A/77/984].

38 - ونتطلع إلى قيام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بإعداد خريطة طريق شاملة، لتسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بمساهمات من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تُحدَّد فيها الأدوار والمسؤوليات المعينة لمختلف الجهات صاحبة المصلحة، ابتغاء كفالة أن تؤديَ الالتزامات المقطوعة لصالح أقل البلدان نموا إلى تحقيق نواتج مستهدفة ملموسة تيسّر تنفيذ برنامج العمل، وتساعد أقل البلدان نموا على تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المتضمنة فيها.

39 - ولذلك، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى أن تعزز قدرة المكتب ومهامه بدرجة كبيرة نظرا لزيادة الطلب عليه من مجموعات البلدان الثلاث، وأن تحسن وضعه الاستراتيجي فيما يتعلق بالتعامل مع المسائل والعمليات الإنمائية الرئيسية التي تهم أشد البلدان ضعفا وتقديم خدمات لها ذات فوائد هامة، مع القيام في الوقت نفسه بتحسين معدل تنفيذه في مجال الأداء. [استنادا إلى الفقرة 112 من الاستنتاجات والتوصيات، A/77/984].

40 - ونرحّب بمشـــاركة الكثير من الجهات الشـــريكة في التنمية في هذا الاجتماع. ونعرب عن خالص تقديرنا للدور الداعم الذي تضطلع به مجموعة أصدقاء أقل البلدان نموا، وندعو المجموعة إلى مواصلة تعزيز دعمها للتنفيذ الفعلي لبرنامج عمل الدوحة. وندعو، خاصـةً، أصـدقاء أقل البلدان نموا، إلى أن يدعموا بنشاط تحقيق الغايات والنواتج المستهدفة الملموسة المتفق عليها في المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نموا دعما لتنفيذ برنامج عمل الدوحة. [الفقرة 52 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

41 - وندعو الجهات الشـــريكة في التنمية، بما في ذلك الدول الأعضـــاء، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمنظمات الدولية الأخرى، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، إلى الخروج بتدابير معينة ومخصـصـــة لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بشـكل كامل وفي الوقت المناسـب، بما في ذلك تفعيل النواتج المستهدفة الرئيسية، مثل إنشاء جامعة افتراضية، ونظام لتشجيع الاستثمار، واقتناء مخزونات غذائية، وإنشـاء آلية للتخفيف من حدة الأزمات وبناء القدرة على الصـمود، وحزمة دعم لرفع أسـماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا. وندعو أيضـا الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجموعات الرئيسـية للمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة الأخرى، إلى المســـاهمة في الصـــندوق الاســـتئماني لأقل البلدان نموا، من أجل الاضطلاع بتنفيذ برنامج عمل الدوحة ومتابعته ورصده [الفقرتان 53 و 59 من الإعلان الوزاري لعام 2022].

42 - وقد عقدنا العزم على التمسـك بطموحنا المشـترك إلى ضـمان تحقيق نمو اقتصـادي مطّرد وتنمية مســتدامة في جميع أقل البلدان نموا، بما يؤدي إلى تحقيق هدفنا المتمثل في رفع أســماء بلداننا من فئة أقل البلدان نموا. وسنواصل الحفاظَ على تضامننا ووحدتنا والسعيَ إلى اتخاذ موقف مشترك، في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، بشأن المسائل ذات الصلة بمصالحنا. [الفقرة 56 من الإعلان الوزاري لعام 2022.